وفكرة ايجاد تشكيلات... له في جميع أنحاء العالم الاسلامي»[٤٠]، وكذلك «مبدأ إنشاء جامعة إسلامية كبرى في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى»[٤١]. ورغم نجاح المؤيدين لفكرة المؤتمر في عقدة وتغلبهم على العراقيل التي وضعها معارضوهم، فإنهم فشلوا في ايجاد الوسائل الكفيلة بضمان استمرار مؤسسات المؤتمر، ففقد حيويته وأضمحل نفوذه تدريجياً[٤٢]. وان ساهم انعقاده في دعم سمعة الحاج امين الحسيني ومكانته[٤٣].

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي العام، وخلال يومي ١١ و ١٢ كانون الأول (ديسمبر)، عقد بعض أعضاء اللجنة التنفيذية مع مؤيديهم، من بين الذين لم يكونوا راضين عن اتجاهات المؤتمر الاسلامي، مؤتمرا عربيا قوميا في القدس أيضا، برئاسة راغب النشاشيبي، للعمل «في سبيل الحركة العربية وأهدافها»[٤٤]. وقد وضع المؤتمر مشروع ميثاق جاء فيه «أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به»[٤٥]. كما دعا المشروع إلى توجيه «الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة هي استقلالها التام كاملة وموحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الاقليمية»[٤٦]. وقد سعى الداعون إلى المؤتمر إلى عقد مؤتمر عام في إحدى العواصم العربية للبحث في كيفية نشر الميثاق ووضع الخطط الكفيلة بتحقيقه، وأختيرت بغداد مكانا لذلك. إلا أن حكومة الملك فيصل امتنعت، نتيجة للضغوط البريطانية، عن الاستجابة لدعوات عقد المؤتمر العام، ففشلت الفكرة[٤٧].

أما سنة ١٩٣٢، التي كانت هادئة نسبيا، فقد امتازت بتشديد مقاطعة العرب لليهود، ورفضهم التعاون معهم في أي مجال[٤٨]. كذلك قام العرب بشن حملة ضد سياسة الحكومة الضرائبية، التي تثقل على كاهل المزارعين العرب[٤٩]. وحاولت السلطات إصلاح الوضع، في هذا المجال، بسن قانون ضريبة دخل، إلا أن اليهود أعلنوا معارضتهم الشديدة لذلك[٥٠]، فألغي المشروع[٥١] (ولم يصدر قانون ضريبة دخل في فلسطين إلا بعد ١٠ سنوات، أي سنة ١٩٤٢). وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢، قرر «صندوق الأمة» أن «تخصص جميع الأموال التي جمعت وستجمع [للصندوق] لمشتري الأراضي في فلسطين»[٥٢]، و «أن تؤلف شركة عربية تسمى الشركة العربية لانقاذ أراضي فلسطين»[٥٣]، هدفها شراء الأراضي العربية التي قد تعرض للبيع، لمنع انتقالها إلى أيدي الصهيونيين.

غير أن سنة ١٩٣٢ شهدت أيضا تحولا نوعيا ملحوظا في النظام السياسي لعرب فلسطين، تمثل في البدء بإقامة الأحزاب العربية، التي أثرت في نشاط الفلسطينيين بحفزها تفاعل القوى السياسية بينهم، وتغيير التركيبة السياسية العربية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. ففي أوائل آب (أغسطس) من تلك السنة، أقيم حزب الاستقلال العربي (برئاسة عوني عبد الهادي)، معلنا أن مبادئه هي «(أ) استقلال البلاد العربية استقلال تاما؛ (ب) البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة؛ (ج) فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سوريا»[٥٤].

أما «خطط الحزب» فهي (أ) العمل على تحقيق [مبادئه]... بما يستطيعه بنفسه، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية [ويقصد الأحزاب التي كانت تعرف باسم «حزب الاستقلال» وتنشط في هذا البلد العربي أو ذاك، من حين إلى آخر]؛ (ب) الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب؛ (ج) إلغاء الانتداب ووعد بلفور؛ (د) إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين؛ (هـ) إنهاض البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا»[٥٥]. ووصف صبحي الخضراء، أحد مؤسسي الحزب، أسباب تأليفة بقوله أنه «في فلسطين... فعل السياسات الانتخابية والمضابط فعلها. وقد جرينا دائما أن نؤلف هيئاتنا على أساس الوجاهة والقوة الانتخابية. فكانت النتيجة الطبيعية لذلك حرمان تلك الهيئات من التجانس في مجموعها وأفرادها، وفي الأخير حرمان الحركة الوطنية نفسها